اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

تقرير

ورشة عمل وطنية حول
القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية
تونس، 6 و7 أيلول / سبتمبر 2016

موجز

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بتنظيم ورشة عمل وطنية حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، في فندق قرطاج ثالاسو يومي 6 و7 أيلول / سبتمبر 2016.

عُقدت هذه الورشة في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية"، الذي تقوم الإسكوا بتنفيذه، وتمحورت حول ثلاث جلسات أساسية، إضافة إلى الجلستين الافتتاحية والختامية. تناولت الجلسة الأولى قضايا السكان والتنمية ذات الأهمية الوطنية الكبرى وتمَّ استعراض الجهود المبذولة في هذا الإطار. وناقشت الجلسة الثانية الأولويات السكانية في تونس واستمرت هذه المناقشة في الجلسة الثالثة حيث تمَّ التوافق على أولوية وطنية وكذلك على تحديد الاحتياجات فيما يتعلق بالدعم اللازم للقدرات الفردية والمؤسسية للعمل على الأولوية السكانية المختارة.

حضر الاجتماع ممثّلون عن الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري من المكتب المركزي والمكاتب الجهوية، وممثّلون عن الإسكوا وعن الوزارات والمؤسسات العامة المعنية وعن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجالات السكان والتنمية، إضافةً إلى عددٍ من الخبراء في هذه المجالات في تونس.

مقدمة

1. قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بتنظيم ورشة عمل وطنية حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، في فندق قرطاج ثالاسو يومي 6 و7 أيلول/سبتمبر 2016. عُقدت هذه الورشة في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية"، الذي تقوم الإسكوا بتنفيذه والذي يسعى إلى بناء القدرات الوطنية، بما فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، للعمل معاً على دمج أولويات السكان في سياسات التنمية، وعلى وضع سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة وضمان متابعتها وتقييمها. ذلك أن ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع سياسات السكان والتنمية ما زال يشكل عائقاً واضحاً يحول دون تقدم قضايا السكان والتنمية في الدول العربية. يركّز المشروع بشكل خاص على خمس دول عربية من بينها تونس، من أجل ضمان تأثير أكبر على المستوى الوطني.

2. وتمحورت ورشة العمل حول ثلاث جلسات أساسية، إضافة إلى الجلستين الافتتاحية والختامية حيث تضمن كلٌ منها عروضًا ومناقشات حول مواضيع مختلفة. تناولت الجلسة الأولى قضايا السكان والتنمية ذات الأهمية الوطنية الكبرى وتمَّ استعراض الجهود المبذولة في هذا الإطار. وتضمنت الجلسة الثانية مجموعتي عمل، ناقشتا الأولويات السكانية في تونس. كما عملت هاتان المجموعتان على تحديد الاحتياجات فيما يتعلق بالدعم اللازم للقدرات الفردية والمؤسسية. وتمَّ عرض النتائج والاقتراحات التي توصلت إليها مجموعتا العمل في الجلسة الثالثة. واستمرت المناقشات في هذا الصدد حيث خلصت الجلسة إلى التوافق على أولوية وطنية سكانية، ألا وهي تحديد رؤية سكانية وطنية مبنيّة على خصائص حالة السكان في تونس ومنسجمة مع العلاقات بين القضايا السكانية والتنمية المستدامة كما جاءت في خطة التنمية 2030.

3. سعت الورشة إلى الجمع بين الأطراف الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وإلى بناء تحالف يمهّد لإعداد المشاركين للمساهمة بشكل فاعل، في خطوة لاحقة من المشروع، في المشاورات الوطنية التي سوف ينتج عنها مسودة رؤية وطنية للسكان تهدف إلى توجيه صياغة السياسات السكانية في تونس. وفي ظل المشاركة الضعيفة للمجتمع المدني في هذه الورشة، أجمع الحضور على ضرورة أن يتم قريباً تنظيم اجتماع خاص بفئات المجتمع المدني التي تُعنى بالسكان لإشراكها بهذه العملية التشاورية وللتمهيد للخطوات اللاحقة من المشروع. كما سعت الورشة إلى تناول واقتراح عناصر المضمون والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية معمقة متعلقة بالأولوية المختارة، وذلك في سبيل دعم ومساندة تنفيذها وتحقيقها. وتمَّ الاتفاق في هذا الصدد على عقد اجتماع خبراء للتمعن في واختيار أهم عناصر المضمون التي يجدر أخذها بعين الاعتبار في إعداد الدراسات المبدئية المتعلقة بالأولوية المختارة، ولتحديد المنهجية التي يجدر اتباعها لإعداد هذه الدراسات.

أولاً- مواضيع النقاش

ألف- الجلسة الأولى

4. استهلت السيدة فاطمة بو حامد من وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، الجلسة الأولى بعرضٍ بعنوان "البعد السكاني في الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020: النظرة القطاعية". تناول العرض المحورين التاليين: الواقع التنموي وربطه بالقضايا السكانية، والبعد السكاني في الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي للتنمية 2016:2020. تمَّ التركيز في المحور الأول على الإصلاحات والإنجازات التنموية المحققة

في مجالات التربية والثقافة، والخدمات الاجتماعية والاقتصاد. كما تمَّ عرض الواقع الديمغرافي ونقائص وإشكاليات الواقع التنموي الحالي بالاستناد إلى عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مع تسليط الضوء على ضعف مؤشر التنمية البشرية وارتفاع نسبة الفقر، والتنمية غير المتوازنة بين المناطق، وارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا، إضافةً إلى مؤشرات خاصة بالتعليم والصحة. خلص المحور الأول إلى عرض الضغوطات والتحديات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ويتم التعامل معها ومواجهتها لإحداث التغيير الإيجابي اللازم وتحقيق التنمية. ومن ثم تمَّ استعراض خصائص المخطط الخماسي 2016-2020 وركائزه الأساسية وأهدافه العامة في المحور الثاني، مع التركيز على الأولويات والإصلاحات اللازمة كما جاءت في المخطط في المجال الاقتصادي، والمجال التربوي والثقافي، والمجال الاجتماعي لتحقيق التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي. كما تطرق العرض إلى الأولويات المدرجة في مجال تجسيم طموح الجهات ومجال الاقتصاد الأخضر وضمان التنمية المستدامة. وخلص المحور الثاني إلى تقديم الروابط بين المحاور ذات البعد السكاني في الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

5. قدّم السيد أحمد عبد الناضر، خبير في قضايا السكان والتنمية في تونس، عرضاً لدراسة حول "السياسة السكانية في تونس: الخصوصيات، التحديات والأولويات"، يلخص نتائج واستنتاجات وتوصيات الورقة الرئيسية للاجتماع والمعدة ضمن إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية" التي تندرج ضمنه ورشة العمل هذه. ركز العرض على الإنجازات التي تحققت خلال العقود الأربعة الماضية للاستفادة منها وحسن توظيفها والبناء عليها، وكذلك على الفجوات والعقبات والتحديات التي يمكن أن تؤدي، إذا ما تمَّ التعاطي معها ومعالجتها بشكل سليم ووافٍ، إلى تهميش القضايا السكانية واختلال جهود التنمية. وتشمل النجاحات ما يلي: تحسّن الوضع الصحي ومؤمل الحياة، والتحكم في الخصوبة مع تقليص الفوارق بين الجهات، وتواصل انتشار التعليم، وتحسين وضع المرأة وتمكينها، وإعداد دراسات وبحوث وإنتاج المعرفة، وإنشاء مؤسسات تنفيذ ومتابعة وتقييم، ومساهمة المجتمع المدني، وتطوير برامج ومؤسسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. أما التحديات، فتشمل التالي: استمرار ارتفاع معدلات الفقر وزيادة الفوارق بين الجهات والفئات، والإخفاق في تحقيق التنمية للجميع، وغياب العدالة الاجتماعية، وتواصل العنف والتمييز ضد المرأة في التعليم والتشغيل ومجالات أخرى، ومحدودية استثمار المعرفة السكانية المنتجة والتنسيق بين المؤسسات ومساهمة المجتمع المدني، وارتفاع البطالة بين الشباب وعدم مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية.

6. كما تطرق إلى موضوع التحول الديمغرافي في تونس وعدم الاستفادة من هذه الفرصة وما توفره من ظروف ملائمة للتنمية من خلال خلق البيئة المؤاتية، كخلق الفرص للاستفادة من الموارد البشرية المتاحة، وتأهيل الاقتصاد واعتماد منوال تنموي يكرّس العدالة في توزيع الثروة ويعمل على الحد من التهميش والفوارق بين جميع الجهات والفئات، وتكريس الحوكمة الرشيدة القائمة على الشفافية والمساءلة وعلى الوفاء بالالتزامات وتأمين الحقوق للجميع. وقدَّم لمحة عامة عن الوضع الديمغرافي في تونس وعن التوقعات السكانية من خلال عرض البيانات والتوقعات حول المؤشرات السكانية الرئيسية، بما في ذلك النمو السكاني، وتوزيع السكان، والوفيات، والولادات والخصوبة، والتركيبة العمرية للسكان، مع تسليط الضوء على الفوارق القائمة على مستوى المناطق.

7. كذلك أشار إلى عناصر القوَّة وعناصر الضعف في القدرات وآليات العمل السكاني. وتكمن عناصر القوَّة في الإرادة السياسية التي توفرت على مدى السنوات الخمسين الماضية، والتشريع السكاني، وتوفُّر الخبرات والكفاءات، وكذلك البيانات والمعطيات، وتطوير منظومة البيانات والإحصاءات التنموية والسكانية،

ومشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسة السكانية. أمَّا عناصر الضعف، فتشمل غياب رؤية سكانية واضحة ومحددة لتوجيه السياسات والخيارات السكانية في المرحلة الحالية، وغياب هيكل مؤسسي مركزي للتنسيق والمتابعة والتقييم وتحديد الاتجاهات الوطنية في قضايا السكان ولضمان إدماج البعد السكاني في الخطط والاستراتيجيات القطاعية، وتواضع مساهمة المجتمع المدني، وضعف الشراكة والتكامل بين المؤسسات المعنية بالشأن السكاني والجامعات، والاستفادة المتواضعة من المعرفة المنتجة في هذا المجال، وغياب برنامج بحثي حول القضايا السكانية يعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كل هذا يحد من قدرات وفاعلية المؤسسات التي تُعنى بالشأن السكاني ومن نوعية مخرجاتها.

8. وأشار السيد عبد الناضر إلى ضعف إدماج البعد السكاني في سياسات واستراتيجيات التنمية، إذ أنها اقتصرت غالباً على سرد للوضع الديمغرافي القائم وتضمنت احياناً توقعات لبعض المؤشرات الديمغرافية. كما أشار إلى ضعف إدماج بُعد النوع الاجتماعي في التخطيط. وعرض بعض الأولويات التي خلصت اليها الدراسة، بما في ذلك تحديد الرؤية الوطنية الرسمية السكانية؛ ومعالجة الفوارق بين الفئات السكانية وبين المناطق؛ ومعالجة قضايا الشباب وخاصة البطالة وتوفير فرص المشاركة الحقيقيّة؛ ومعالجة الظواهر الاجتماعية المنتهكة للحقوق وخاصة الفقر والبطالة؛ ووضع منوال تنموي يؤمن الرّفاه والعدالة الاجتماعية ويقضي على التمييز والتهميش؛ والتكريس الفاعل لممارسة الحقوق الإنجابية من طرف الجميع؛ ووضع سياسة متكاملة للهجرة الخارجية مبنية على رؤية واضحة مع إحداث المؤسسات والآليات لتفعيل هذه السياسة. وختم السيد عبد الناضر بتقديم مجموعتين من التوصيات، المجموعة الأولى تتمحور حول السياسة السكانية في تونس والثانية خاصة بتعزيز قدرات المؤسسات والمجتمع المدني والموارد البشرية في مجال السكان والتنمية.

9. أثنى المشاركون على العروض وركز النقاش على عدد من المواضيع أبرزها ضرورة تحديد رؤية وطنية واضحة للسكان لتوجيه السياسة السكانية، والتي يتم أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بحيث تعكس هذه الأخيرة بشكل فعَّال احتياجات السكان والتركيبة العمرية لهم. وينبغي أن تستند هذه الرؤية على الوضع السكاني الحالي وأن تستخلص الدروس المستفادة من الممارسات السابقة وتبني على الإنجازات المحققة. كما شدد المشاركون على أهمية إعادة إحياء آلية مركزية للتعاطي مع ملف السكان وتوجيه السياسة السكانية والتنسيق بين الجهات المعنية المختلفة. وتمَّ تسليط الضوء على موضوع المعطيات والمؤشرات الديمغرافية، فهي متوفرة على المستوى المركزي، ولكن هناك الكثير من النواقص على الصعيد المناطقي (الجهوي)، وهناك أيضاً حاجة إلى مزيد من البحث والتحليل المعمق للبيانات والمعطيات المتوفرة.

10. وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة اعتماد اللامركزية في عملية التخطيط بحيث تتسنى لمختلف المناطق المشاركة الفعالة في هذه العملية، وكذلك الى أهمية اشراك المجتمع المدني بجميع فئاته في عملية المشاورة والتخطيط والمتابعة. وتناول النقاش ارتفاع معدل الخصوبة الذي شهدته البلاد على مدى السنوات العشر الماضية، بعد أن بلغ معدل التعويض، وضعف مراعاة البعد الجندري والسكاني في خطط التنمية. كما تناول ضعف إدماج البعد السكاني في الوثيقة التوجيهية 2016-2020، وعدم التطرق إلى مسألة الهجرة الخارجية غير النظامية، وخاصة هجرة الشباب وهجرة الأدمغة لعدم توفر فرص العمل المناسبة بالرغم من أهمية هذه المواضيع المستجدة. وألقى بعض المشاركين الضوء على أهمية مراجعة المنوال التنموي بهدف وضع العنصر البشري في صلب سياسات التنمية، والتركيز على معالجة قضايا البطالة والعمالة غير النظامية، والفقر، وانعدام الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، والنمو غير المتكافئ والتفاوت بين المناطق وبين فئات المجتمع.

باء- الجلسة الثانية

11. هدفت الجلسة الثانية إلى حث المشاركين على النقاش المعمق للخروج بتصور لسياسة سكانية شاملة ومستدامة وتحديد الاحتياجات فيما يتعلق بدعم القدرات الفردية والمؤسسية اللازم في هذا الإطار، والتوافق على أولوية وطنية سكانية وتحديد كيفية مقاربتها. وتمَّ توزيع الحاضرين على مجموعتي عمل، ركزت على مناقشة أسس وتوجهات الرؤية السكانية في تونس على ضوء التحديات المستجدة والواقع الحالي، والتي شملت الأهداف، والعناصر الأساسية للرؤية، والجهات المعنية على صعيد القطاعين العام والخاص والمكانيات المتوفرة وكيفية البناء عليها وتدعيمها. كما ناقشت وحددت الموضوع الذي يستدعي تعمق في دراسته ووضحت أسباب اختياره.

جيم- الجلسة الثالثة

12. . خلصت مجموعتا العمل إلى استنتاجات مماثلة إلى حد كبير ولكنها اتبعت نهجاً مختلفاً. في حين استخدمت المجموعة الأولى نهجاً عاماً، استخدمت الثانية نهجاً يركز على الفئات الاجتماعية والديمغرافية. وقدم كل منهما عرضاً عن نتائج النقاشات.

13. حددت مجموعة العمل الأولى التوجه الاستراتيجي للعمل على قضايا السكان بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال تقليص التفاوت بكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية وحسب النوع الاجتماعي. وعليه، ارتأت المجموعة التركيز على أربعة أهداف هي التالية: تقليص التفاوت الجغرافي، ومعالجة التفاوت بين الأجيال المتعاقبة (الشباب والتهرُّم السكاني)، ومعالجة التفاوت حسب النوع الاجتماعي، وتقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية. وحددت العناصر الأساسية والجهات المعنية لكل هدف. وتمَّ الاتفاق على صعوبة إدماج الشباب في الدورة الاقتصادية ومجابهة هجرة الأدمغة وكل أنواع الهجرة كموضوع ذات أولوية.

14. حددت مجموعة العمل الثانية الهدف الأساسي الذي ينبغي العمل من أجل تحقيقه بتعظيم الفائدة من المتغيرات السكانية لتعزيز فرص التنمية المستدامة. وأكدت على نقطتين رئيسيتين هما: ضرورة بلورة رؤية واستراتيجية للسكان والتنمية في هذه المرحلة؛ وضرورة إعادة إحياء المجلس الأعلى للسكان. كما أكدت على ضرورة معالجة الأولويات على أساس مقاربة محددة تؤكد على رفاه الإنسان، وتعزيز التنمية المتوازنة وتقليص الفوارق بين الجهات والفئات، وتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، واعتماد التمييز الإيجابي، والإيجابية في التعامل مع قضايا السكان والتنمية. وكذلك على أن تستلهم الرؤية والاستراتيجية توجهاتها من المرجعيات الرئيسية كالدستور، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأيضاً الوثيقة التوجيهية 2016-2020، والدراسة حول "السياسة السكانية في تونس: الخصوصيات، التحديات والأولويات".

15. وركزت على ثلاثة فئات اجتماعية ديمغرافية هي الشباب وكبار السن والنساء نظراً لأهمية المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية وفي الحياة الاقتصادية والسياسية، وانطلاقاً من التركيبة العمرية الحالية والمتوقعة للسكان في تونس وحجم الفئات العمرية الشابة والمسنة. وبعد أن نظرت في التحديات المطروحة والفرص المتاحة لكل من الفئات المختارة، حددت عدد من الأولويات التي تتمحور حول هذه الفئات. ومن ثمَّ تمَّ انتقاء الأولوية الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها وهي تفعيل دور الشباب لمواجهة التحديات القائمة في مواجهة

السلوكيات الخطرة والعنف والراديكالية. وأشارت مجموعة العمل إلى الحاجة إلى تجميع أحدث البيانات المفصلة من خلال إيلاء العمل على إنجاز مسح يتضمن قسمين، الأول يركز على الشباب وقضاياهم والثاني على المسنين (للتحضير والاستعداد لمواجهة مع للتحدي الديمغرافي المقبل). وشدّدت على أهمية تحديد الفجوات العلميّة من خلال مسح الدراسات والبحوث المتوفرة للبناء على نتائجها.

16. تمحور النقاش حول موضوع المعطيات والبيانات وموضوع إشراك المجتمع المدني في عملية التنمية مع التأمل في الأسباب المحتملة التي أثرت على عدم استجابته للدعوة إلى المشاركة في هذا الاجتماع. ولَحَظ بعض المشاركين أنَّ اهتمام أغلبية المجتمع المدني التونسي هو أكثر بالقضايا السياسية مما هو بالقضايا الاجتماعية وأنَّ هناك عدد قليل من منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بقضايا السكان والصحة الإنجابية. وتمَّ تسليط الضوء على مسألة عدم التواصل بين الباحثين والمؤسسات الحكومية. وعليه، اقترح بعض المشاركين إشراك الباحثين في القضايا السكانية مع الجهات الحكومية المعنية بقضايا السكان من خلال تشكيل لجنة استشارية حول هذه القضايا. وقُدم الطرح نفسه بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التي تخدم القضايا السكانية. كما أكد الحضور على ضرورة بناء الشراكات والتنسيق والتعاون بين المؤسسات العامة المعنيّة والجامعات ومراكز البحث العلمي، وعلى أهمية دور المجتمع المدني المختص في تبادل الأفكار ورسم ورصد السياسات السكانية.

17. أما في موضوع المعطيات والبيانات، فرأى البعض أنَّها متوفرة ولكن غير مُستَغلَّة، وأنه ينبغي تحديد الاحتياجات في هذا الصدد على ضوء ما هو متاح. وأشار البعض الآخر إلى أنَّ المشكلة تكمن في إمكانية الوصول إلى البيانات وليس في توافرها، وأنَّ قاعدة البيانات يجب أن تتاح للباحثين. كما تمَّت الإشارة إلى ضرورة جمع البيانات المفصلة. وأجمع المشاركون على وفرة البيانات والإحصاءات في تونس مع تأكيد الحاجة إلى المسوحات المتخصصة لتغطية أبعاد سكانية بحاجة إلى التدقيق وغير مغطاة في بيانات المسوحات المتوفرة كقضايا المسنين (مواقفهم، تصوراتهم، تعاملهم مع الأسرة)، وحقوق الشباب، والهجرة (نزيف الخبرات وتداعيات هذه الظاهرة على البلد). وختم المشاركون النقاش بالإشارة إلى أن أحد أكبر التحديات يكمن في تبادل المعطيات مما يشكل عائقاً لاستغلالها، والحاجة إلى إيجاد إطار مؤسساتي مستقل توكل إليه مهمة تسيير السياسة السكانية في تونس، وعدم إيجاد هذا الإطار قد يؤدي الى تمييع لقضايا السكان.

دال- الجلسة الختامية

18. حضر الجلسة الختامية ممثل عن معالي وزيرة الصحة. وافتتح الجلسة السيد رضا قطعة، رئيس مدير عام الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، مقدماً نبذة عن الهدف الرئيسي لورشة العمل والنتائج الرئيسية التي خلص إليها الاجتماع بعد يومين من المناقشات المكثفة. وشدد على أهمية البناء على الإنجازات المحققة واستخدام النهج التشاركي وتعزيز إدماج القضايا السكانية في التخطيط الشامل للتنمية كما يتضح من مشاركة ممثلين عن وزارات مختلفة في ورشة العمل. وقدَّم السيد عبد الناضر ملخص عن نتائج الدراسة التي أعدَّها عن السياسة السكانية في تونس، بما في ذلك النجاحات والإخفاقات والتحديات التي ينبغي التعامل معها ومعالجتها في هذا مجال. وشدَّد على موضوع التحوُّل الديمغرافية وأنَّ تونس بلغت المرحلة الأخيرة من هذا التحول ولكن لم تستطع أن تستثمر العائد الديمغرافي نظراً لضعف فرص التشغيل والحوكمة الرشيدة. وشدَّد أيضاً على موضوع تطوُّر التركيبة العمرية مع الزيادة في متوسط العمر المتوقع للسكان وما يترتب على ذلك من تحديات، خاصة في ظل غياب الحماية الاجتماعية. كما أكَّد على أهمية إنشاء آلية لمتابعة وتقييم وتنسيق السياسة السكانية في تونس، إذ أنَّ الغاء المجلس الأعلى للسكان يشكل انحرافاً في مسار القضية السكانية. وختم مشيراً إلى الحاجة إلى الدعم السياسي لتفعيل المقترحات التي خلُص إليها هذا الاجتماع.

19. وقدمت السيدة ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون السكانية في الإسكوا، عرضاً يلخص القضايا الرئيسية التي نوقشت ونتائج مجموعتي العمل والتوصيات التي من شأنها توجيه العمل المستقبلي. وتتضمن أبرز نقاط النقاش التالي: غياب رؤية سكانية واضحة تكون أساساً لوضع سياسة سكانية تؤطر جميع جهود التنمية على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والاعتماد على المؤشرات والمعطيات على المستوى الكلي والوطني دون تفصيلها بحسب الجهات والفئات المختلفة؛ والضعف في استخدام البيانات والمعلومات المتوفرة للقيام بتحليل معمق؛ وتوفر البيانات لكن في بعض الأحيان عدم اتاحتها واستغلالها بالقدر الممكن؛ وفقدان دورية المسوحات السكانية والحاجة إلى تحيينها؛ والحاجة إلى بعض المسوحات المختصة المتعلقة بالتحديات المستجدة؛ أهمية إعادة إحياء المجلس الأعلى للسكان؛ والتأسيس لمرحلة جديدة مبنية على الوضع الديمغرافي الحالي، مرحلة ما بعد التضخم الشبابي، تسمح باستغلال الفرصة التي ما زالت متاحة وتبني على الدروس المستخلصة؛ والتأكيد على أهمية دور الجامعات والأكاديميا لمساندة الهيئات الحكومية؛ وكذلك على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني المختص وتكوين قدراتهم في مجالات السكان والتنمية وبيان الآليات لإشراك هذه المؤسسات.

20. وقدمت السيدة عرجا التوصية الختامية لورشة العمل ومفادها صياغة رؤية لسياسة سكانية شاملة ومستدامة، يبدأ العمل عليها فوراً، وتدعم جميع المكاسب المحققة. وينبغي أن تؤكد هذه الرؤية على ضرورة ضمان حقوق الصحة الانجابية والجنسية لكافة الفئات السكانية، وترتكز على تحديات الواقع وخصائص واحتياجات الفئات السكانية، وأن تكون مدمجة، بمعنى أنها تأخذ الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعين الاعتبار. كما ينبغي أن تندرج في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، وأن يوكل إلى جهة حكومية التنسيق الأفقي المتعلق بها.

21. وألقى رئيس ديوان وزارة الصحة ، ممثلاً وزيرة الصحة كلمته والتي ركز فيها على الدور المهم الذي لعبته السياسة السكانية التي اعتمدتها تونس تدريجياً منذ الاستقلال وتأثيرها الإيجابي على عدد من القطاعات كالتعليم والتشغيل والتغطية الاجتماعية وخاصةً على رفاه المرأة. كما زكر على النواقص والشائكات التي حالت دون استفادة تونس من العائد الديمغرافي وتحقيق المعادلة المرجوة بين النمو والتنمية وذلك نتيجة أساليب الحوكمة التي كرست ولفترة طويلة الفوارق بين الجهات والفئات ولم توفر الظروف الملائمة للاستفادة من الثروة البشرية. وأعرب عن ارتياحه إلى النتائج التي توصَّلت إليها ورشة العمل وأكد على أهمية التوصية التي خلُصت اليها الورشة والتي تشدد على ضرورة تصور سياسة سكانية تؤمن لتونس التنمية المستدامة وتكون في انسجام مع خطة التنمية المستدامة 2030.

22. في نهاية الجلسة، شكر السيد قطعة التزام جميع المشاركين في ورشة العمل وأثنى على أهمية النقاط التي تطرق إليها النقاش، وذكَّر بالمقترح الأساسي الذي خلُصت إليه الورشة وهو تحديد الرؤية السكانية لتونس بمشاركة كل الأطراف وكذلك المجتمع المدني وتحت إشراف وزارة الصحة ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ورئاسة الحكومة. ودعا إلى مواصلة التفكير والعمل على هذا الموضوع على المستوى العلمي وضمن نقاشات أخرى للوصول إلى الهدف المنشود.

ثانياً- تنظيم الاجتماع

ألف- تاريخ ومكان الاجتماع

23. عقدت ورشة العمل الوطنية حول تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية، في فندق قرطاج ثالاسو في قمرت، تونس، يومي 6 و7 أيلول / سبتمبر 2016.

باء- الجلسة الافتتاحية

24. رحَّب كلٌّ من السيد رضا قطعة، رئيس مدير عام الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، والسيدة ليلى جودان، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس، والسيدة ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون السكانية في الإسكوا بالمشاركين، معربين عن أملهم في أن تؤدي النقاشات إلى اختيار الأولويات السكانية والتنموية الوطنية التي سيتم التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى تحديد الإطار العام والمنهجية التي ينبغي أن تبنى عليها الدراسات القطاعية المتعلقة بهذه الأولويات.

25. ركز السيد رضا قطعة في كلمته على أهمية معالجة المشاكل التنموية التي تؤثر سلباً على وضع الشباب كالفقر والبطالة والنزوح من الأرياف والهجرة غير المنتظمة من خلال وضع برامج مستقبلية لهذه الظواهر، ومراجعة السياسة التنموية في إطار رؤية شاملة تمكن من معالجة وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف الفئات والجهات. كما شدد على ضرورة أن تركز السياسة الوطنية للسكانية على معالجة مشاكل وقضايا الشباب، داعياً إلى إعادة إحياء المجلس الأعلى للسكان نظراً لأهمية دوره في تحديد التوجهات والخطط الديمغرافية والسكانية.

26. عرضت السيدة ليلى جودان التحديات الديموغرافية الرئيسية التي تواجه البلاد، كالبروز الشبابي، إذ يمثل الشباب ثلث عدد السكان وتطرقت إلى مشكلة البطالة مؤكدةً على ضرورة وضع السياسات الملائمة لمعالجة هذه المشكلة. كما أشارت إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتركيزها على أهمية تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة على المستوى الوطني بحلول عام 2030. وأكدت السيدة جودان على ضرورة تحديد الأولويات السكانية الوطنية ووضع رؤية وطنية للسكان والتي من شأنها أن توجه العمل على القضايا السكانية في الفترة المقبلة وأن تساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

27. عرفت السيدة ربى عرجا بأهداف مشروع الإسكوا التي تندرج في إطاره هذه الورشة مركزةً على بعده الإقليمي إذ يسعى إلى توطيد التعاون والتشاور بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الوطني في البلدان المستهدفة للعمل معاً على دمج أولويات السكان في سياسات التنمية، ونقل المعرفة والخبرات بين الدول العربية في سبيل تنمية مستدامة لا تستثني أحداً. وأكدت على أهمية ادراج مجمل الجهود التنموية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمساهمة في تضافر الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها بحلول 2030. وأشارت إلى تعدد الأولويات السكانية في تونس كقضايا الشباب والبطالة والفقر والهجرة والتنمية المتوازنة بين المناطق. ويأتي على رأسها تحديد رؤية سكانية وطنية تكون أساساً لوضع سياسة سكانية شاملة تجمع عليها جميع الأطراف المعنية.

28. كذلك قدمت السيدة عرجا عرضاً حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هدف إلى وضع ورشة العمل الوطنية في إطار أوسع إذ أضاء على أهمية هذه الخطة كإطار عمل للسنوات المقبلة. أبرز أيضاً العرض كيف أن الأولويات المطروحة من خلال ورشة العمل تقع في صلب أهداف الخطة وغاياتها. في

عرضٍ ثانٍ، تناولت السيدة عرجا المشروع الإقليمي بعنوان "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية" الذي تنفذه الإسكوا حالياً، حيث شرحت الخلفية التي أستند إليها المشروع والمتمثلة بنتائج مراجعة خطة عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية 1994 بعد انصرام عشرين عاماً على تبنيه. أظهرت هذه النتائج أن الدول العربية ما زالت تعاني من فجوات عديدة أهمها يتعلق بالتمويل وبضعف إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صوغ السياسات وذلك على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تتعلق بقضايا السكان والتنمية.

قائمة بأسماء المشاركين

الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

السيد رضا قطعه
رئيس مدير عام
هاتف:
بريد إلكتروني:

السيدة إيمان جويدي

هاتف:
بريد إلكتروني: jaouadiimen@yahoo.fr

السيد عدنان بن حاج حايسى
مدير التعاون الفني
هاتف: 216-70728931
بريد إلكتروني: adnene.bhaissa@gmail.com

السيدة نجاح ماكني
طبيبة للصحة العمومية
جندوبة
هاتف: 216-78603509
خليوي: 216-99860216
بريد إلكتروني: onfp.jendouba@yahoo.com

السيد محمد بن شعبان
طبيب، مندوب جهوي
شارع المنجي سليم، الكاف 7100، الكاف
هاتف: 216-78226577
خليوي: 216-98342210
بريد إلكتروني: med_ben_chaabane@yahoo.fr

السيد عبدالله الجلاصي
طبيب صحة عمومية
القيروان
هاتف: 216-77230995
خليوي: 216-98294688
بريد إلكتروني: dr.abdallahjlassi@gmail.com

السيدة ليلى المرزوقي
مندوب جهوي بولاية بنزرت
المنستير
هاتف: 216-72431653
خليوي: 216-99291401
بريد إلكتروني: lailaletaief@yahoo.fr

السيد توفيق حميدة
طبيب صحة عامة، مندوب جهوي
توزر
هاتف: 216-76632272
خليوي: 216-98450266
بريد إلكتروني: zizammiti@gmail.com
dr.tk.hmida@yahoo.fr

السيد لزهر النمري
مدير جهوي
مدنين
هاتف: 216-70729090
خليوي: 216-98280568
بريد إلكتروني: lazharnemri@yahoo.fr

السيد إبراهيم ميركيش
مندوب جهوي بديوان الأسرة
توزر
هاتف: 216-76452381
خليوي: 216-98825333
بريد إلكتروني: merkiche.brahim@yahoo.fr

السيد صلاح بوسوكاية
مندوب جهوي
قابس
بريد إلكتروني: slabou1405@hotmail.fr

الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

(تابع)

السيدة ليلى المعزون
مندوبة جهوية
صفاقس
هاتف: 216-74241420
خليوي: 216-96295832
بريد إلكتروني: foratmss@yahoo.fr

السيدة ربح الشريف
مديرة العلاقات العامة والصحافة
هاتف: 216-70729039
خليوي: 216-20353553
بريد إلكتروني: rebcherif@yahoo.fr

السيد جمال الشريفي
مستشار المصالح العمومية
كاتب عام
وزارة الصحة
7، نهج الشيخ الحطاب بوشناق، المركز العمراني الشمالي، 1082 تونس
هاتف: 216-7072858

السيدة فتحية مسعود
كاتبة مدير
مركز التوثيق
هاتف: 216-25324052
بريد إلكتروني: messaoudfethia66@gmail.com

السيدة كوثر الشادلي
كاتبة مدير
إدارة الاتصال
هاتف: 216-70729105
خليوي: 216-98349215
بريد إلكتروني: kchedly@yahoo.fr

السيدة سامية كشوخ
رئيسة مصلحة
هاتف: 216-71704582
خليوي: 216-97088865
بريد إلكتروني: skachoukh@gmail.com

السيدة حياة لباسي
هاتف: 216-24493549
بريد إلكتروني: labassihayet@yahoo.fr

السيد رحيم الرزقي
متصرف مستشار
خليوي: 216-97065879
بريد إلكتروني: rezqui29@yahoo.fr

السيدة نرجس بن عمار
خليوي: 216-98316232
بريد إلكتروني: benammar71@yahoo.fr

السيد فيصل يحيى
رئيس مصلحة
خليوي: 216-97428392
بريد إلكتروني: faical.yahia@gmail.com

السيد كمال الجيلاني
كاتبة مدير
هاتف: 216-70729090
خليوي: 216-96346942
بريد إلكتروني: kamjil@hotmail.com
jilkamel@gmail.com

السيد محمد ويسلاتي
خليوي: 216-98381374
بريد إلكتروني: oueslati.mohamad60@gmail.com

السيد نزار الغلي
كاتبة مدير
الكتابة العامة للحكومة
هاتف: 216-71562840 (رقم داخلي 2227)
خليوي: 216-21208664
بريد إلكتروني: nizar.elgolli@pm.gov.tn

السيدة فاطمة الدوداي
رئيس مصلحة
وزارة التكوين المعنى والتشغيل
هاتف: 216-71280641
خليوي: 216-26575142
بريد إلكتروني: fatma.doudey@yahoo.fr

السيد نبيل الكراي
رئيس مصلحة
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
شارع الحبيب شريطة، حي الحدائق
البلفدير 1002
هاتف: 216-71892077
خليوي: 216-97218134
بريد إلكتروني: nabil.karray@mehat.gov.tn

السيدة سنية الحسيني
كاتبة مدير
مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة
وزارة الشؤون الاجتماعية
هاتف: 216-71282205
بريد إلكتروني: sania.hsini@soical.gov.tn

السيدة فاطمة بو حامد
رئيس مصلحة مكلفة بملف الصحة
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
هاتف: 216-71240133
خليوي: 216-97199519
بريد إلكتروني: fatmabouhamed@yahoo.fr
Fatma.bouhamed@mdici.gov.tn

السيد منجي العايب
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
هاتف: 216-71848385
بريد إلكتروني: mongi.layeb@mdci.gov.tu

السيد سمير السرايري
مكلف بمأمورية للإشراف على مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
خليوي: 216-93510734
بريد إلكتروني: srairisamir3@gmail.com

السيد أباظة مصباح
مدير الدراسات / المدير العام للتنمية
وزارة الشؤون المحلية والبيئية
خليوي: 216-98385473
بريد إلكتروني: mosbah.abaza@mineat.gov.tn

السيدة خولة البحري
مهندس أول رئيس مصلحة
المجلس الوطني للإحصاء
خليوي: 216-22819199
بريد إلكتروني: bahrikhawla@yahoo.fr

السيد هشام مسلمي
محلل
المجلس الوطني للإحصاء
خليوي: 216-97673642
بريد إلكتروني: hichem.mslemi@yahoo.fr

السيدة سلوى عويديدي حرم الزاوي
كاتبة مدير
المندوبية العامة للتنمية الجهوية
هاتف: 216-71799200
خليوي: 216-97445474
بريد إلكتروني: salwaaouididi@cgdr.nat.tn

الوزارات والمؤسسات الحكومية
(تابع)

السيد زروق تهامي
خبير بشؤون التأمين
الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية
6، شارع محمد الخامس
خليوي: 216-96350711
بريد إلكتروني: zarrouktou@yahoo.fr

السيد سامي بن جعفر
مهندس عام خارج الصنف
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
هاتف: 216-24019919
خليوي: 216-98358167
بريد إلكتروني: samibenjaafer@yahoo.fr

السيد معوّض العبادي
الصندوق الوطني للتأمين على المرضى
خليوي: 216-98613721
بريد إلكتروني: mouaouadh@gmail.com

منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

السيدة هادية بالحاج يوسف
مديرة وحدة إدارة المعلومات
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)
هاتف: 216-71792241
خليوي: 216-98696494
بريد إلكتروني: hedia64@gmail.com

السيدة نجوى ربوي عسافي
خبيرة سابقة
هاتف: 216-71514265
بريد إلكتروني: bhiretala@yahoo.fr

السيد علي غراوي
خبير صحة
خليوي: 216-98632892
بريد إلكتروني: ali.garraoui@yahoo.fr

السيدة لين الكعبي
عضوة في المكتب التنفيذي
الجمعية التونسية للصحة الإنجابية
هاتف: 216-65888 233
بريد إلكتروني: linekaabi@gmail.com

مستشارون وخبراء

السيد خالد الوحيشي
مستشار في مجال السياسات السكانية ولتمكين الشباب
خليوي: 216-27757517
بريد إلكتروني: louhichik@hotmail.com

السيد أحمد عبد الناظر
خبير في قضايا السكان والتنمية
13 نهج عمر الخيام، 2083 حي الغزالة، أريانة
هاتف: 216-25733558
خليوي: 216-98338595
بريد إلكتروني: ahmed.abddennadher@gmail.com

السيدة سامية عضاضة
مستشار التقييم
المكتب الإقليمي العربي (IPPF AWRO)
هاتف: 216-24295899
بريد إلكتروني: sea@ippf.org.tn

مستشارون وخبراء
(تابع)

السيد نجيب محمد تليجاني
خبير تنمية إقليمية
هاتف: 216-70852379
خليوي: 216-95459292
بريد إلكتروني: tlijani@gmail.com

السيد تهامي علوي
خبير ديمغرافي ومدير بحوث سابق بالديوان الوطني للأسرة والعمران البشري
متقاعد
هاتف: 216-71519624
خليوي: 216-98221135
بريد إلكتروني: tatoual@yahoo.fr

السيد رشيد بن سلامة
خبير في مجال الشباب لدى اليونيسكو ومتقاعد من الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري
خليوي: 216-98370005
بريد إلكتروني: presidentcuat@gmail.com

الجامعات والمعاهد

السيدة علفة الفريني
أستاذة مساعدة في التعليم العالي
اختصاص اقتصاد (تنمية اقتصادية)
المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات
خليوي: 216-98350451
بريد إلكتروني: frini.olfa@panet.com

السيد محمد علي بن زينة
أستاذ جامعي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
خليوي: 216-98566375
بريد إلكتروني: benzina.medali@yahoo.fr

السيد علي بن ابراهيم
أستاذ جامعي
باحث ديمغرافي
خليوي: 216-97527958

السيدة شريفة الأخوة
أستاذة
خليوي: 216-98215681
بريد إلكتروني: cherifa.lakhoua@gmail.com

السيد محمد شاهد
جامعي
خليوي: 216-95696269
بريد إلكتروني: mchahed@yahoo.fr

صحافة

السيدة مرمر ياسين مسعود
الإذاعة التونسية
شارع الحرية
هاتف: 22067732
بريد إلكتروني: mrina1804@hotmail.com

السيدة درة بن سالم
صحافية
خليوي: 216-95615929
بريد إلكتروني: dorraetlynda@yahoo.fr